

# الجمعية العامة للمملكة الأردنية الهاشمية

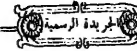
عجل: الخميس ١٢ شعبان سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ٢ ايار سنة ١٩٨٥ م . العدد ٣٣١٠

## الفهرس

### صفحة

٥٧١	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩١ من الدستور
٥٧٢	قانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون الجامعة الاردنية
٥٧٣	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٢ من الدستور
٥٧٤	قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون جوازات السفر
٥٧٦	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩١ من الدستور
٥٧٧	قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية
٥٧٩	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٢ من الدستور
٥٨٠	قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون نقابة الاطباء الاردنية
٥٨٤	نظام رقم ١٩ لسنة ١٩٨٥ نظام الابنية والتنظيم للمدن والقرى
٥٩٣	نظام رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ نظام معدل لتنظيم المرافعة الاعمال الاجنبية
٥٩٤	نظام رقم ٢١ لسنة ١٩٨٥ نظام معدل لتنظيم الرواتب والعلاوات في الجامعة الاردنية
٤٩٧	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٢ من الدستور
٥٩٨	اتفاقية بلاحية بين كل من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية
٦٠١	تعليمات معدلة لتعليمات حزام الامان
٦٠١	تصحيح خطأ

شريعة المطابع العسكرية



- ١ - مركز الشركة الرئيسي
- ٥ - مقدار رأسمال الشركة
- ٦ - مدة الشركة
- ٧ - اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها
- ٨ - تاريخ ابتداء العمل

اعلن بأن الشركة العادية العامة شركة عصفور وقوار وصوالحة للماكولات قد سجلت لدى تحت الرقم (١١٨١٢) تاريخ ١٩٨٥/١/٢ حسب التفاصيل التالية:

- ١ - اسم الشركة : شركة عصفور وقوار وصوالحة للماكولات.
- ٢ - اساء الشركاء وجنسياتهم وعناوهم
- ٣ - غايات الشركة
- ٤ - مركز الشركة الرئيسي
- ٥ - مقدار رأسمال الشركة
- ٦ - مدة الشركة
- ٧ - اساء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها
- ٨ - تاريخ ابتداء العمل

اعلن اننا مراقب الشركات بوزارة الصناعة والتجارة استناداً للشواشق المحفوظة لدى بان شركة كسار الجبيري وعواد قد فسخت بملاقعة الشركاء فيها اعتباراً من تاريخ ١٩٨٤/١٢/٣٠ والمسجلة من تاريخ ١٩٨٤/١٢/٣٠.

- ١ - تغيير اسمها ليصبح شركة نيل الانفاني وشركاه.
- ٢ - انضمام كل من نيل محمد عاشور الانفاني، وناذر محمد عاشور الانفاني للشركة.
- ٣ - انتخاب كل من نرجس محمد عاشور الانفاني وخالد خليل عوده من الشركة.
- ٤ - تكون حصص الشريكين (١٥٠٠) دينار لكل منهما.

هكذا من المأهول

## اعلان

صادر بمقتضى المادة ( ٩٤ ) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور أحيل القانون المؤقت رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون الجامعة الأردنية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٦٥٠ تاريخ ١٦/٨/١٩٧٦ إلى مجلس الامة لادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب ومصدرة الإرادة الملكية السلبية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٤٩ المشار اليه .

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

## نص المرسوم الملكي رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب نمساق على القانون الآتي ونابر بأصداره واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٨٥  
قانون معدل لقانون الجامعة الأردنية

المادة ١ . يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الجامعة الأردنية لسنة ١٩٨٥ ) ويقرأ مع القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ . يلغى نص المادة ٣٢ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -  
المادة ٣٢ .

١ . تحدد شروط واجراءات تعيين وترقية وتثبيت ونقل وتحويل استقالة وانتهاء خدمة اعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعارفين والمتقاعين والمعيدين والموظفين والمستخدمين وجميع العاملين في الجامعة وتعيين حقوقهم وواجباتهم الوظيفية والمالية وسائر الشؤون المتعلقة بعملهم الجامعي بموجب نظام داخلي خاص يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون .  
ب . بالرغم مما ورد في هذا القانون وفي اي نظام صادر بمقتضاه لمجلس الانشاء انتهاء خدمته لأي من العاملين في الجامعة على ان يقرن قراره بالإرادة الملكية السلبية اذا كان تعيين الشخص الذي انتهت خدمته قد اقترن بها وتقدم له جميع استحقاقاته المالية عن خدماته في الجامعة .

## الحسين بن طلال

١٩٨٥/٤/١

رئيس الوزراء وزير الدفاع أحمد عبيدات	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان عرار	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير العدل أحمد عبدالكريم الطراونة	وزير الخارجية طاهر نشأت المصري
وزير المواصلات د. محمد عسويب الزين	وزير الموين أبراهيم أيوب	وزير التربية والتعليم حكيت السكاك	وزير الثقافة وزير الاعلام بالوكالة طاهر حكيت
وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني	وزير المالية د. حنا عوده	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة المهندس عبدالله أناباسي	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية عبد خلف داوديه
وزير الزراعة محمد بشير	وزير العمل والتربية الاجتماعية د. نيسر عبدالجابر	وزير شؤون الأرض المحتلة شوكات محمود	وزير الصحة د. كمال المجولوني
وزير الأشغال العامة المهندس رائف نجم	وزير النقل فرحي عبيد	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الشبيب	وزير الشباب والتخطيط د. هاني الخصاونه

هكذا من الأشهر

### امسلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلم انه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ قانون معدل لقانون جوازات السفر المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣١٦٨ تاريخ ١/٨/١٩٨٣ الى مجلس الامة بادرخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقتره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السلبية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٢٠ المشار اليه .

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

### نص المرسوم رقم ٣١١ لسنة ١٩٨٥

بمقتضى المادة ٣١١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب  
نصالح على القانون الاتي وتامر باصداره واصفاته  
الى قوانين الدولة : -

#### قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون جوازات السفر

الفـ ١ - يسي هذا القانون ( قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٨٥ ) ويقرأ مع القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفـ ٢ - تعديل المادة ٨ من القانون الاصلي على النحو التالي : -

١ - بالفاء نص البندين (٢) و (٣) من الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بما يلي :

٢ - موافق الحكومة الذين يشغلون الوظائف العليا والخاصة وبدرء الدوائر المستقلة .  
٣ - يحتفظ موافق الدرجة الاولى بجوازات السفر الخاصة التي حصلوا عليها طيلة مدة صلاحية هذه الجوازات .

ب - بالفاء نص البند (٦) من الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : -

٦ - ا - اعضاء مجلس الامة السابقين باستثناء من استطلعت مضمونه وفقا لاحكام الدستور

ب - المتقاعدين ممن كانوا يشغلون الوظائف التالية : -  
رئيس واعضاء محكمة التمييز ورئيس النيابة وكلاء الوزارات والمحافظين  
وبدرء الدوائر المختصة المستقلة والموظفين الاخرين الذين كانوا يشغلون وظائف  
عليا او خاصة والسفراء والضياف من رتبة لواء فما فوق .

ج - بالفاء البنود (٢) و (٣) و (٤) و (٥) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بما يلي  
٢ - يعمل بجواز السفر الخاص لمدة سنتين من تاريخ اصداره ويجوز تجديده لمدة بمطالبة .

٣ - يسترد جواز السفر الخاص بعد زوال الصفة التي اصدر من اجلها ما لم يكن  
للشخص الذي صدر له هذا الجواز حق بالاحتفاظ به وفقا لاحكام هذا القانون .

٤ - يستوفى رسم بمقداره عشرة دنانير عند اصدار جواز السفر الخاص او عند  
تجديده .

الفـ ٣ - تعديل الفقرة (١) من المادة ١٠ من القانون الاصلي بالفاء عبارة ( ثلاث سنوات ) حيثما وردت فيها  
ويستعاض عنها بعبارة ( خمس سنوات ) .

الفـ ٤ - يلغى نص الفقرة (د) من المادة ٢٤ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

د - يكون رسم اصدار جواز سفر بدل مفقود للمرة الاولى مئلي رسم الجواز العادي ويكون  
رسم جواز سفر بدل مفقود بمقدار المرة الاولى ثلاثة امثال رسم الجواز العادي .

هكذا من امسح

## ١ . رسم الجواز السفر

1980/3/1

وزير الخارجية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
طاهر نشأت المصري	ووزير العدل احمد عبد الكريم الطراوانه	وزير الداخلية سليمان عمار	وزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الثقافة	وزير التربية والتعليم	وزير الشؤون	وزير الولايات
والسياحة والاتار ووزير الاعلام بالوكالة طاهر حكمت	حكمت السكاك	ابراهيم ايوب د	محمد غضوب الزين
وزير الاعراف والشؤون	وزير الشؤون البلدية	وزير المالية	وزير
والخدمات الاساسية	والغرفية والبيئة	د. حنا عوده	الصناعة والتجارة
عبد خفف داويصة	المهندس محمدالله التلباسي		د. جواد العناني
وزير الصحة	وزير شؤون	وزير العمل	وزير الزراعة
د. كليل المجاويي	الارض المحتلة شوكيت محمود	والشعبة الاجتماعية	محمد بشع
وزير	وزير	وزير التعل	وزير
الضباب	القطيش	والزراعة المعدنية	الاقتصاد العامة
د. هاني الخصاونه	د. عبدالله التسور	د. هشام الخطيب	فرخي عبيد
		المهندس زلف نجم	

هذا من إناجيل

بشر فيها يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالوانقة عليه لحل محل القانون المؤقت رقم ٣٦ المشار اليه .

**رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي**

## نص المرسوم رقم ١٧ لسنة ١٩٨٥

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاميان والنواب تمساق على القانون الاتي وتامر باصداره واصاتته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٥

### قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية لسنة ١٩٨٥ ) ويترفع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٧ من القانون الاصيل ويستعاض بالنص التالي :

#### المادة ٧

١ - يمارس المجلس الصلاحيات التالية :

- ١ - رسم السياسة العامة لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ٢ - وضع الخطط اللازمة لاستثمار اموال الاوقاف وتحقيق الاهداف المنصوص عليها في هذا القانون .
- ٣ - وضع مشروع الموازنة في بدايات كل سنة مالية ورسمها لمجلس الوزراء لقرارها .
- ٤ - الاشراف على شؤون الحج ووضع التعليمات اللازمة لتنظيم نقل الحجاج واجراءات سلامتهم وراحتهم واسكانهم داخل المملكة وخارجها وتحديد واستيفاء بدل الخدمات المباشرة التي تقدمها الوزارة للحجاج ، وللجلس حيثما تقتضي الحاجة انشاء مدن واستراحات للحجاج بالتنسيق والتعاون مع البلديات المعنية في المملكة وتحديد الاجور والاموال التي تسوليها من الخدمات التي تقدم لهم في هذه المدن والاستراحات وتخصص نسبة من هذه المبالغ لتلك البلديات حسب الاتفاق الذي يحدد مع كل منها .
- ٥ - تنظيم شؤون الوعظ والارشاد .
- ٦ - تأسيس وإدارة الكليات والمعاهد والمدارس الشرعية ودور الايتام الاسلامية المهنية والاكاديمية بوزارة الشؤون الدينية وتنسيق القوانين والانظمة وتحديد رسوم الدراسة فيها وشروط الاملاء منها .
- ٧ - تنسيق الانظمة ووضع التعليمات اللازمة لتعيين الهيئة التدريسية والاجهزة الفنية والإدارية للكليات والمعاهد والمدارس الشرعية ودور الايتام وتنظيم سائر شؤونها الادارية والمالية .

- ٨ - استبدال المعقارات الوثيقة وترتيب الحكر عليها وذلك عند وجود المسوغ الشرعي بان المصلحة الشرعية التي يقع المعقار في منطقتها في الحاضر .
- ب - الموافقة على الاجارات التي تزيد مدتها على ثلاث سنوات وقرار انشاء الابنية من الاراضي الوقفية .
- ج - احالة المعقار والمقاولات وفقا للتعليمات التي يضعها المجلس .
- ٩ - الموافقة على اقامة الدعاوى والتوكيل فيها واجراء التحكيم والمصالحة في المنازعات واستقلالها .
- ١٠ - عقد القروض المالية للرابوية المتعلقة بمشاريع الاوقاف بموافقة رئيس الوزراء .
- ١١ - تعيين المصارف والشركات المالية للرابوية التي تحفظ فيها اموال الاوقاف .
- ١٢ - اقرار دفع المبالغ التي تزيد على خمسمائة دينار وصرف الاكراميات والمساعدات غير المنصوص عليها في القوانين والانظمة المعمول بها اذا زادت قيمتها على مائة دينار . ومديره وقرار من الرزير ادخلت عن ذلك .
- ب - بجني المجلس بدعوه خطية - رئيسه ويكون اجتماعه قانونيا بحضور اكثرية اعضاءه المطلقة . ومديره وقراره بالاجماع او باكثرية الحاضرين ، واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي اودع ريس الجلسة .
- ج - للمجلس ان يفوض الوزير ايا من ملاحجه المنصوص عليها في هذا القانون .

لغة ٢ - يعدل القانون الاصيل بزيادة المادة (٨) التالية اليها : -

#### المادة ٨

- ١ - تعفى جميع معاملات ودعاوى اموال الوقف من الضرائب والرسوم والطوابق على اختلاف انواعها وبمقتضى من هذا الاعفاء الضرائب التي تتحقق على الابنية الوقفية التي ينشئها الغير على اراضي الوقف المؤجرة لهم وصرف هذه الضرائب منهم خلال فترة سريان الاجارة ، كما يستثنى من هذا الاعفاء الضرائب المتحققة على المعقار التي يوقفها الغير وفقا لخبرها ، وتستثنى هذه الضرائب منهم خلال فترة استقلالهم تلك المعقار .
- ب - تسري احكام الفقرة (١) من هذه المادة على الضرائب المتحققة على معقارات الاوقاف قبل نفاذ احكام هذا القانون .

### الحسين بن طلال

١٩٨٥/١/١

رئيس الوزراء وزير الدفاع أحمد عبيدات	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان عرار	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل أحمد عبدالكريم الطراونة	وزير الخارجية ظافر نسيب المصري
وزير المواصلات د. محمد عضوب الزين	وزير التنوير أبراهيم أيوب	وزير التربية والتعليم حكمت السكاك	وزير الثقافة وزير الاعلام بالوكالة ظافر حكمت
وزير الصناعة والتجارة د. جواد المناخي	وزير المالية د. حنا عودة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس عبدالله التالبي	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد خلف داوديه
وزير الزراعة محمد بشير	وزير العمل والشؤون الاجتماعية د. تيسير عبدالجابر	وزير شؤون الارض المحتلة شوكات محمود	وزير الصحة د. خليل العجلوني
وزير الاشغال العامة المهندس رالف نجم	وزير النقل فرحي عبيد	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الشباب د. هاني الفصاونه

هكذا من الأصول

## اعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلم انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور اُحيل القانون المؤقت رقم ٥ لسنة ١٩٨١ قانون معدل لقانون نقابة الأطباء المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٢٠٠ تاريخ ١٩٨١/١/٨ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٥ المنشور بالعدد .

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

# بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما اقره مجلس الاعيان والنواب  
تصادق على القانون الاتي وتصدره باسمه  
الى قوانين الدولة : -

## قانون رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون نقابة الأطباء الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون : قانون معدل لقانون نقابة الأطباء الأردنية لسنة ١٩٨٥ ( ويقرأ مع القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ومعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٣ من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها منقرة (١) وإضافة الفقرة (ب) التالية اليها :

(ب) ( تباع النقابة بالشخصية المعنوية ولها بهذه الصفة الحق في امتلاك الأموال المنقولة وغير المنقولة لخدمتها وتأمينها وإدارتها والتصرف بها على أي وجه قانوني ولها ان تقاضي وتقتضى وفق القوانين والأنظمة المعمول بها ، ولها تفويض المحامين لتمثيلها في القضايا التي تقيها او تقام عليها ) .

المادة ٣ - تعدل المادة ٨ من القانون الأصلي على الوجه التالي : -

١ - بإلغاء نص الفقرة (١) والاستعاضة عنه بالنص التالي : -

١ - ١ - ان يكون قد نال شهادة الطب من جامعة معترف بها بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العلمية في الفرع العلمي أو ما يعادلها وتوفر فيها الشروط التي يقرها مجلس التعليم العالي بين وقت وآخر ولغايات هذا القانون يجبري الاعتراف بالجامعة أو رفضه أو الغاؤه بقرار من مجلس التعليم العالي ويعد جدولاً بالجامعات المعترف بها على هذا الوجه وينشر الجدول وما يطرأ عليه من تعديل بالانفاة أو الحذف في الجريدة الرسمية

٢ - لا يسري شروط الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العلمية في الفرع العلمي على الأشخاص الذين التحقوا بالجامعات لدراسة الطب قبل العمل بهذا القانون .

بم - بإلغاء نص البند (٢) من الفقرة (ب) منها ويستعاض عنه بالنص التالي : -

٢ - الاختصاصي الأردني الحاصل على شهادة الاختصاص وفقاً لقانون المجلس الطبي الأردني رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ أو أي تشريع يحل محله .

المادة ٤ - يلغى نص المادة ١١ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

١ - تستوفي الوزارة رسماً مقداره خمسة عشر ديناراً عن الترخيص للطبيب العام وخمسة عشرين لطبيب الاختصاص .

٢ - تستوفي النقابة من الطبيب عند قبولها طلب انتسابه إليها رسوم التسجيل وفقاً للأنظمة المعمول بها في النقابة .

هكذا من المأهول

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة ١٢ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

١ - على كل طبيب بما في ذلك الطبيب الاختصاصي عند ترخيصه لأول مرة لممارسة المهنة ان يعمل لدى الوزارة أو الخدمات الطبية الملكية للقوات المسلحة الأردنية في وظيفة طبية لمدة سنتين إذا كلف بذلك وتم تعيينه فيها.

المادة ٦ - تعمل المادة ١٣ من القانون الأصلي بامتناع الفترة (هـ) الحالية البها :

هـ - ١ - يجوز تسجيل الطبيب المقبول لدخول امتحان الاختصاص لدى المجلس الطبي الأردني تسجيلاً مؤقتاً على النحو الوارد في البنود اللاحقة شريطة ان سوافر فيه الشروط المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (د) و (هـ) من المادة ٨ من هذا القانون .

٢ - يفتح في النقابة سجل خاص بسجل الأطباء الاختصاصيين تحت التدريب ، تفرج فيه أسماء الأطباء الذين تنطبق عليهم احكام هذه الفقرة وعلى طالب التسجيل ان يتم للوزير والنقابة الوثائق المنصوص عليها في المادة ٩ من هذا القانون ووثيقة من المجلس الطبي الأردني بقبوله لدخول امتحان الاختصاص الذي يعقده المجلس .

٣ - يبقى التسجيل في ( سجل الأطباء الاختصاصيين تحت التدريب ، قائماً لمدة سنتين ، فإذا حصل الطبيب المسجل على شهادة الاختصاص من المجلس الطبي الأردني خلال هذه المدة يجري تسجيله وترخيصه كطبيب اختصاص . فإذا لم يحصل على تلك الشهادة يرفع اسمه من السجل بصورة نهائية ولا يجوز تسجيله فيه مرة أخرى ، ويحق له في هذه الحالة التسجيل والترخيص كطبيب عام إذا اجتاز الفحص الإجمالي للأطباء ولا ينتج عليه التقدم لامتحان الاختصاص في أي وقت .

٤ - يصدر الوزير للطبيب المسجل في ( سجل الأطباء الاختصاصيين تحت التدريب ) اجازة مؤقتة يسمح له بوجوبها العمل في المؤسسات أو المراكز الطبية أو المستشفيات المعترف بها وعيادات الاختصاص الخاصة وذلك تحت اشراف اطباء اختصاصيين ، ولا يحق له ممارسة المهنة بصورة مستقلة أو فتح عيادة خاصة به .

المادة ٧ - يلغى نص المادة ١٨ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ١٨ :

الهيئة العامة بناء على تشييب المجلس : -

١ - وضع أو تعديل الدستور الطبي ووضع لائحة آداب ممارسة المهنة وإدخال أي تعديل عليها .  
ب - اعداد مشاريع القوانين واللائحة الخاصة بالنقابة بما في ذلك التعديلات التي يراد إدخالها عليها .

المادة ٨ - يلغى نص المادة ١٩ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ١٩ :

١ - تدعى الهيئة العامة إلى اجتماع عادي خلال النصف الثاني من شهر آذار من كل سنة للنظر في الأمور المدرجة على جدول أعمالها .

ب - يجري انتخاب النقيب وأعضاء المجلس وفق أحكام المادة ٢٥ من هذا القانون وفي الموعد المنصوص عليه فيها .

المادة ٩ - يلغى نص المادة ٢٣ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٢٣ :

١ - يعلن النقيب عن فتح باب الترشيح لمركز النقيب واعفاء المجلس قبل موعد اجتماع الهيئة العامة الذي تعقده في السنة التي سيجري فيها الانتخابات النقابية بثلاثين يوماً ولادة خمسة عشر يوماً تنتهي قبل موعد عقد اجتماع الهيئة العامة السنوي بخمسة عشر يوماً ويقدم طلب الترشيح إلى مكتب النقابة مباشرة مقابل إيصال أو يرسل إليه بواسطة البريد المسجل ويتولى النقيب بعد انتهاء المدة المحددة للترشيح اعلان أسماء المرشحين الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٤ من هذا القانون في النقابة .

ب - إذا لم يقدم مرشحاً للنقيب إلا مرشحاً واحد اعتبر فائزاً به بالتزكية كما يعتبر المرشحون لعضوية المجلس فائزين بالتزكية إذا كان عددهم مساوياً للعدد المقرر لاعضاء المجلس .

ج - إذا لم يقدم أي مرشح لمركز النقيب أو كان عدد المرشحين لمعضوية المجلس اقل من العدد المقرر فعلن النقيب تمديد مدة الترشيح لغاية الساعة السادسة من مساء اليوم السابق لليوم المحدد لإجراء الانتخاب .

المادة ١٠ - يلغى نص المادة ٢٤ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٢٤ :

١ - يشترط في النقيب ان يكون اردنيا وان لا يكون وزيراً او موظفاً في الحكومة او في أي من مؤسساتها الرسمية العامة او موظفاً في هيئة دولية او مؤسسة اجنبية وان يكون قد مضى على عضويته في النقابة مدة لا تقل عن عشر سنوات وغير محكوم عليه بجناية او جنحة بخلة بالشرف او بعقوبة تأديبية فرضت عليه بمقتضى هذا القانون تزيد على عقوبة التنبيه .

ب - يشترط في عضو المجلس ان يكون اردنيا قد مضى على عضويته في النقابة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وغير محكوم بجناية او جنحة بخلة بالشرف او بعقوبة تأديبية فرضت عليه بمقتضى هذا القانون تزيد على التنبيه .

المادة ١١ - يلغى نص الفقرة ٦ من المادة ٣٥ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

٦ - تأسيس الجمعيات الطبية .

المادة ١٢ - يلغى نص المادة ٧١ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

١ - على الطبيب ان يعلم النقابة بالمعقود التي أبرمها او يبرمها مع أي شركة او مؤسسة بما في ذلك المؤسسات والمصالح المملوكة لأفراد ويستخدمون اشخاصاً وينتمين لتقديم الرعاية الطبية للمواطنين لدى تلك الشركات والمؤسسات والمصالح سواء كان ذلك على سبيل التفرغ او عدم التفرغ ويشترط في ذلك ما يلي : -

١. ان يودع الطبيب نسخة من كل عقد يبرمه بمقتضى احكام هذه المادة لدى القنطرة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ التوقيع عليه وان يدفع الرسم المقرر عن كل عقد.
٢. ان لا يزيد عدد الشركات والمؤسسات والمصالح التي يعاقد او يعاقد معها الطبيب بمقتضى احكام هذه المادة على العدد الذي يحق له ابراهه لغايات تقديم الرعاية الطبية للمعطلين لدى تلك الشركات والمؤسسات والمصالح على سبيل عدم التفرغ لها .
- ب. تسري هذه المادة على الطبيب العام والطبيب الاختصاصي ويتم تنظيم كيفية تنفيذ احكامها بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية بما في ذلك تحديد عدد العقود التي يحق للطبيب ابراهها بموجبها والرسم الواجب دفعه عن كل عقد .

١٩٨٥/٤/١

## الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان عرار	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الثقافة والسياحة والاتار ووزير الاعلام بالوكالة طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السكاك	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير المواصلات د. محمد عضوبالزين
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد خلف داوديه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الهندس حمد الله القابلي	وزير المالية د. حنا عوده	وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني
وزير الصحة د. كابل المعطلوني	وزير شؤون الارض المحتلة شوكوت محمود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسير عبدالجابر	وزير الزراعة محمد بشير
وزير الشباب د. هاني الفصولونه	وزير التخطيط د. عبدالله السور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير النقل فرحي عبيد
			المهندس رائف نجم

## نظام تنظيم المدن والقرى

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
ويشأ على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٠  
نشر بوضع النظام الاتي : -

نظام رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٨٥  
نظام الابنية والتنظيم للمدن والقرى  
صادر بمقتضى المادة ٦٧ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية  
رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦

- الفقرة ١ - يسمى هذا النظام : نظام الابنية والتنظيم للمدن والقرى لسنة ١٩٨٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- الفقرة ٢ - يكون اللوائح والبيانات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها انتهاء ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك : -
- الوزارة : وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة
  - الوزير : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
  - القانون : قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المعمول به .
  - المجلس : مجلس التنظيم الاعلى او مجلس الاقليم المنصوص عليه في القانون .
  - اللجنة المختصة : اللجنة اللوائية او اللجنة المحلية او لجنة التنظيم المشتركة او اي مجلس او لجنة تقوم مقام اي منها حسب مقتضى الحال .
  - واجهة القطعة : الجزء من القطعة الذي يقع على شارع او كثر او على بحر مشاة .
  - النسبة المئوية السطحية للبناء : نسبة مساحة البناء الى مساحة قطعة الارض التي يقع عليها البناء بالمائة .
  - النسبة المئوية الطبقية : نسبة المساحة الطبقية الى مساحة قطعة الارض التي يقع البناء عليها بالمائة .
  - ارتفاع البناء : المسافة العمودية من متوسط مستوى رصيف الطريق ( او الطريق الأدنى ) منسوباً في حال تعدد الطرق الملاصقة للبناء ) الى اعلى نقطة من ظهر البناء .
- الفقرة ٣ - تطبق احكام هذا النظام على جميع الاراضي والابنية وشوارع الاعمار ضمن مناطق التنظيم في المملكة وتسري احكامها على اي شخص طبيعي او معنوي او اي دائرة حكومية او سلطة مطبوعة او مؤسسة عامة او خاصة وذلك باستثناء مناطق التنظيم التابعة لبلدية العاصمة .

هكذا من أهل





هكذا من أجل

الصفة أو المصروع	الصفة العامة	عدد المصروفين	ارتفاع البناء	الارتفاع الأدنى	الارتفاع الأدنى	الارتفاع الأدنى	الارتفاع الأدنى
متر	متر	متر	متر	متر	متر	متر	متر
١ - المبنى السكني والعمارة السكنية	٥	٢	١	١٢	١٠	١٠	١٠
٢ - المبنى التجاري والعمارة التجارية	٥	٤	١٥	١٢	١٠	١٠	١٠
٣ - المبنى الصناعي والعمارة الصناعية	٥	٤	١٥	١٢	١٠	١٠	١٠
٤ - المبنى الزراعي والعمارة الزراعية	٥	٤	٨	١٥	١٠	١٠	١٠
٥ - المبنى العام والعمارة العامة	٥	٤	٨	١٥	١٠	١٠	١٠
٦ - المبنى الخاص والعمارة الخاصة	٥	٤	٨	١٥	١٠	١٠	١٠
٧ - المبنى الخاص والعمارة الخاصة	٥	٤	٨	١٥	١٠	١٠	١٠

و - جداول العمل وحجم كلتي :  
 ١ - الخشب العجري والاحص  
 ٢ - الخشب العجري والاحص  
 ٣ - الخشب العجري والاحص  
 ٤ - الخشب العجري والاحص  
 ٥ - الخشب العجري والاحص  
 ٦ - الخشب العجري والاحص  
 ٧ - الخشب العجري والاحص

١ - ٦ . تحقيقا للغايات المقصودة من المادة ٢٧ من القانون للجنة المختصة ترخيص الابنية التي اقيمت قبل صدور هذا النظام بصورتها في ظل احكام وشروط التنظيم وتخفيف القيود المقررة وذلك في الحالات ونسب الحدود والشروط ومقابل الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام .

ب . يجوز للجنة المختصة في الحالات التالية تخفيف القيود في احكام وشروط التنظيم بالنسبة للابنية القائمة قبل سريان احكام هذا النظام على ان لا تتجاوز نسبة التخفيف (٥٠٪) في مناطق سكن ( ١ ) او (ب) و (٧٥٪) في مناطق سكن (ج) و (د) و (هـ) و (٥٠٪) في مختلف المناطق التجارية والصناعية وذلك خلال مدة (ثلاث) سنوات من تاريخ العمل باحكام هذا النظام وللجنة المختصة بمعد انتهاء هذه المدة ايا اصدار القرار بعدم البناء او الموافقة على ترخيصه وفقا لاحكام هذه المادتين قبل مضي الرسوم المقررة :

١ . الموافقة على ترخيص بناء فوق بناء قائم كان قد انشئ بموجب رخصة منح بمقتضاها نسبيلات وزيادات غير منصوص عليها في القوانين والانظمة السارية المعمول بها احكام هذا النظام على ان يستوفى من البناء الجديد الرسوم المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا النظام بالاضافة الى الرسوم المنصوص عليها في المادة (٨) منه بالنسبة للاجزاء الاخرى من البناء التي لا تتبشى واحكام التنظيم .

٢ . الموافقة على ترخيص بناء كان قد انشئ بشكل لا يتفق مع الرخصة الصادرة بشأنه بموجب القوانين والانظمة السارية المعمول قبل العمل باحكام هذا النظام وترخيص اي بناء جديد يقع فوق ذلك البناء القائم شريطة ان تستوفى من البناء الجديد الرسوم المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا النظام بالاضافة الى الرسوم المنصوص عليها في المادة (٨) منه بالنسبة للاجزاء التي انشئت في البناء القائم زيادة عما هو مسوح به في الرخصة التي كانت قد صدرت بشأنه .

٣ . الموافقة على ترخيص اي بناء قائم كان قد انشئ بدون ترخيص ولكن بصورة لا تتعارض مع احكام القوانين والانظمة السارية المعمول قبل العمل باحكام هذا النظام على ان تستوفى من ذلك البناء بكامله الرسوم المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا النظام .

٤ . الموافقة على ترخيص اي بناء قائم كان قد انشئ بدون ترخيص ولم يكن بالاكمل تطبيق احكام القوانين والانظمة السارية المعمول على ذلك البناء عند انشائه على ان تستوفى منه الرسوم المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا النظام بالاضافة الى الرسوم المنصوص عليها في المادة (٨) منه عن اجزاء البناء التي لا تتبشى واحكام التنظيم .

٥ . الموافقة على ترخيص اي بناء قائم كان قد انشئ بموجب رخصة ولكن بصورة تخالف شروط الترخيص دون ان تتعارض المخالفة مع احكام القوانين والانظمة السارية المعمول قبل العمل باحكام هذا النظام على ان تستوفى الرسوم المنصوص عليها في المادة (٨) من هذا النظام من الجزء المخالف لشروط الرخصة المطاه .

هَذَا مِنْ الْقُرْآنِ

المادة ٧- مع مراعاة أحكام المادة ١٩ من هذا النظام تسعق اللجنة المختصة الرسوم مقابل الأجل والهام المزمع عليها في هذه المادة وفقا للجدول التالي : -  
رسوم تراخيص الإتيان لاصحاب المستعالات

رسوم تراخيص الإذنية لجميع الاستعمالات

[illegible]

المادة ٧ - مع مراعاة أحكام المادة ١٠ من هذا القانون عند تطبيق أحكام هذه المادة يستوفى النجعة المختصة منذ ترحيل أي بناء بموجبها الرسوم التالية من الجواز به  
ولذلك بالإضافة إلى الرسوم المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا النظام وعند الجواز التالي : -

وذلك بالاصالة الى الرسم المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا "نظام وفقا لاجول الثاني : -

رسو، ترخیص: تجاوزاتِ اِلابنیة اجمیع "استعمالات

[illegible]

المادة ٩ - لخايات تطبيق احكام هذا النظام بما في ذلك فرض واستيفاء الرسوم المنصوص عليها فيه تصنف البلديات في المناطق التنظيمية الى الفئات التالية : -

الفئة الاولى : وتشمل البلديات في مراكز المحافظات والبلديات والمناطق التنظيمية المجاورة لمدينة عمان والتي تحدد بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير والسكن الريفي والسكن الزراعي العام في هذه المناطق وتستولى فيها الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام كالمبلغ .

الفئة الثانية : وتشمل البلديات في مراكز الاولوية والاقضية والسكن الريفي والسكن الزراعي العام في المناطق التنظيمية الاخرى ويستولى فيها ما نسبته (٦٠٪) من الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام .

الفئة الثالثة : وتشمل البلديات في باقي انحاء المملكة ويستولى فيها ما نسبته (٥٠٪) من الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام .

الفئة الرابعة : وتشمل المجالس القروية والقرى التي لا توجد فيها مجالس قروية ويستولى فيها ما نسبته (٤٠٪) من الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ١٠ - ا - مواقف السيارات :

١ . لجنة المختصة في حالة عدم توفر الاكثارات الفنية او الانشائية لتأمين العدد المطلوب لمواقف السيارات وفق احكام هذا النظام ضمن حدود قطعة الارض وذلك بسبب واقع حركة المرور داخل القطعة وشكلها او مساحتها او ميلاتها او وجود بناء قائم فيها ان ترخص البناء بعد دفع الرسوم المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا النظام حسب عدد السيارات التي لا يمكن تأمين المواقف لها .

ب . لا تفرض مواقف للسيارات للابنية التي يقتضى اتصالها بالطريق العام بترجى عام او برام يقل عرضه عن ثلاثة امتار .

ج . لا يجوز للجنة المختصة ترخيص اي بناء يزيد عدد الشقق فيه على سبع شقق الا بعد ان يقوم المالك بتوفير مواقف سيارات لجميع الشقق .

د . يمكن استعمال ارتدادات البناء كمواقف مكشوفة للسيارات ما عدا الارتداد الامامي .

هـ . تعلق الابنية السكنية في منطقة (د) و (هـ) والابنية في المناطق الشعبية والريفية والزراعية والمجالس القروية من توفير مواقف للسيارات ومن دفع البذل عنها .

و . تحدد الاحتياجات لمواقف للسيارات على النحو التالي : -

١ . الابنية السكنية / يشترط تأمين موقف سيارة لكل (١٥٠) مترا مربعا من مساحة البناء او لكل وحدة سكنية ايها اقل بالنسبة لعدد مواقف السيارات .

٢ . الابنية الصناعية / تأمين موقف سيارة لكل (٥٠) مترا مربعا من مساحة البناء ما عدا مساحات مستودعات التخزين .

٣ . الابنية الاخرى / تأمين موقف سيارة لكل (١٠٠) متر مربع من مساحة طوابق البناء .

المادة ١١ - تستعمل المنطقة السكنية لغراض اقلية ابنية للسكن او لاي استعمال اخر يرد على مخطط التنظيم المقرر ويجوز استعمالها لغراض المدارس الحكومية ودور العبادة والمراكز الصحية بعد الحصول على موافقة اللجنة المختصة .

المادة ١٢ - لمجلس الوزراء بتنسيب من مجلس التنظيم الاعلى وتوصية من الوزير نقل اي بلدية او منطقة تنظيم من فئة الى اخرى .

المادة ١٣ - يلغى اي نظام او حكم في اي نظام او قرارات او تعليمات تتعارض مع احكام هذا النظام .

١٩٨٥/٢/٢٠

### الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان شرار	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الثقافة والسياحة والآثار ووزير الاعلام بالوكالة طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السكاك	وزير التنوين ابراهيم ايوب	وزير الكواملات د. محمد مصوب الزين
وزير الاوقاف والشؤون والتدريس الاسلامية عبد خلف داوديه	وزير الشؤون البلدية والتقوية والبيئة المهندس عبداللہ انبالسي	وزير المالية د. حنا عوده	وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني
وزير الصحة د. كامل المجولوني	وزير شؤون الارض الحظرة شيوكت محبوب	وزير العمل والنقابة الاجتماعية د. تيسر عبدالجابر	وزير الزراعة محمد بشير
وزير الشباب د. هاني الخصاونه	وزير التخطيط د. عبدالله التيسور	وزير الطاقة والقوة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير التنقل فرحي عبيد
			وزير الاشغال العامة المهندس رائف نجم

هكذا من المأهول

## نخ الحسب للفصل من المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٨٥  
نلزم بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨٥

### نظام معدل لنظام مراقبة الأعمال الأجنبية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام مراقبة الأعمال الأجنبية لسنة ١٩٨٥ ) ويقرأ مع النظام رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة ( ب ) من المادة ٣ من النظام الأصلي بنسافة عبارة ( والبنوك ) الى آخرها .

١٩٨٥/٤/١٣

### الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حاتم نسيه	وزير دولة الخارجية طاهر المصري	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير المالية د. حنا موده	وزير الزراعة المهندس أحمد دقشان	وزير الشباب هشام الشراي
وزير العمل الداخلية حسن الكايد	وزير العمل والثقة الاجتماعية مكي الدين الحسيني	وزير المواصلات مكي الدين الحسيني	وزير الشؤون والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الشؤون والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير المالية د. حنا موده	وزير الزراعة المهندس أحمد دقشان	وزير الشباب هشام الشراي
وزير الشؤون والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير العمل والثقة الاجتماعية مكي الدين الحسيني	وزير المواصلات مكي الدين الحسيني	وزير الشؤون والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الشؤون والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير المالية د. حنا موده	وزير الزراعة المهندس أحمد دقشان	وزير الشباب هشام الشراي
وزير الشؤون والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير العمل والثقة الاجتماعية مكي الدين الحسيني	وزير المواصلات مكي الدين الحسيني	وزير الشؤون والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الشؤون والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير المالية د. حنا موده	وزير الزراعة المهندس أحمد دقشان	وزير الشباب هشام الشراي
وزير الشؤون والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير العمل والثقة الاجتماعية مكي الدين الحسيني	وزير المواصلات مكي الدين الحسيني	وزير الشؤون والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير الشؤون والقروية والبيئة مروان الحمود	وزير المالية د. حنا موده	وزير الزراعة المهندس أحمد دقشان	وزير الشباب هشام الشراي

## نخ الحسب للفصل من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المصادق ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٨٥  
نلزم بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ( ٢١ ) لسنة ١٩٨٥

### نظام معدل لنظام الرواتب والملاوات في الجامعة الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الرواتب والملاوات في الجامعة الأردنية لسنة ١٩٨٥ ) ويقرأ مع نظام الرواتب والملاوات في الجامعة الأردنية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٥/٤/١ .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ( ٢ ) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

مادة ٢ -

تحدد رواتب أعضاء هيئة التدريس والموظفين في الجامعة ودرجات هذه الرواتب وفئاتها وتسلسل زياداتها وفقاً لنظام الرواتب التالي :-

١ - أعضاء الهيئة التدريسية :-

الراتب أو الدرجة	الفئة	السلم	الزيادة السوية
استاذ	٢٠٣ - ٤٤٣		٧
استاذ مساعد	٢٩٦ - ٣٠٣	٢١٠ ٢١٧ ٢٢٤	٧
ب	٢٣١ ٢٣٨	٢٤٥ ٢٥٢ ٢٥٩	٧
مدرس	٢٢٨ ٢٣٣	٢٢٨ ٢٣٣ ٢٤٨	٥
ب	١٨٨ ١٩٣	٢٠٣ ٢٠٨	٥
مدرس مساعد	١٦٨ ١٧٣	١٨٣ ١٨٨	٥
ب	١٢٣ ١٢٨	١٢٣ ١٢٨ ١٤٣	٥
١٤٨ ١٥٣			

ب - أعضاء الهيئة الإدارية والفنية :-

الراتب أو الدرجة	الفئة	السلم	الزيادة السوية
الاولى	٢٩٦ - ٣٠٣		٧
ب	٢٣١ ٢٣٨	٢٤٥ ٢٥٢ ٢٥٩	٧

هكذا من الأصول

الرتبة أو الدرجة	الفترة	السلم	الزيادة السوية
الثانية	أ	١٩٥	٢١٠
ب	١٥٤	٢٠٥	٢١٠
الثالثة	أ	١٣٦	١٧٤
ب	١١٠	١١٨	١٥٢
الرابعة	أ	١٠٠	١٢٦
ب	٧٢	١١٨	١٢٦
الخامسة	أ	٧٢	١١٢
ب	٥٤	٨٠	٨٨
السادسة	أ	٣٨	٦٦
ب	٢٨	٦٦	٦٦
السابعة	أ	٢٨	٤٦
ب	٢٨	٣١	٣٢

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة (١) من المادة (٩) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

#### مادة ٩ - أ -

تصرف للقائمين بمسؤوليات إدارية علاوة قبل تهيئ وضيفة على النحو التالي : -

رئيس الجامعة	٣٠٠ دينار شهريا
نائب الرئيس	١٧٥ دينار شهريا
المعيد	١٢٥ دينار شهريا
مدير المستشفى ، مدير الوحدة ، نائب المعيد ، رئيس القسم الأكاديمي	٧٥ دينار شهريا
مساعد المعيد ، مساعد مدير الوحدة الإدارية ، مدير الدائرة الإدارية	٤٥ دينار شهريا
مساعد مدير الدائرة الإدارية ، رئيس الشعبة	٢٠ دينار شهريا
رئيس الفرع الإداري	١٠ دناتير شهريا

المادة ٤ - يلغى نص كل من الفقرتين (ب) و (ج) من المادة (١١) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

ب - تخصص لامضاء هيئة التدريس المعينين علاوة اختصاص تحدد بالنسب التالية : -

١ - (١٢٠٪) من الراتب الأساسي لحامل الدرجة العلمية المؤهل للتعيين في كلية الطب على أن تكون جميع الشهادات والدرجات والمؤهلات التي يحصلها بها في ذلك الشهادة الجامعية الأولى في مجال الطب .

٢ - (١١٥٪) من الراتب الأساسي لحامل الدرجة العلمية المؤهل للتعيين في كلية الهندسة والتكنولوجيا وكلية طب الأسنان ، على أن تكون جميع الشهادات والدرجات والمؤهلات العلمية العالية التي يحصلها بها في ذلك الشهادة الجامعية الأولى في مجال الهندسة أو طب الأسنان .

٣ - (٨٠٪) من الراتب الأساسي لحامل الدرجة العلمية المؤهل للتعيين في كليات : الصيدلة ، التمريض ، الزراعة ، (الزراعة / بيطرة) على أن تكون جميع الشهادات

والدرجات والمؤهلات العلمية العالية التي يحصلها بها في ذلك الشهادة الجامعية الأولى في مجال : الصيدلة أو التمريض أو الزراعة أو الزراعة / البيطرة .

٤ - (٦٠٪) من الراتب الأساسي لحامل الدرجات العلمية في التخصصات الأخرى غير الواردة في البنود (١) و (٢) و (٣) من هذه الفقرة .

ج - يبت مجلس الإنشاء بناء على تشييع مجلس العداء في التخصصات التي تؤهل حاملها للتعيين ولم ينس عليها في البنود (١) و (٢) و (٣) من الفقرة (ب) من هذه المادة وذلك لغاية تحديد علاوة الاختصاص المقررة لها .

#### الحسين بن طلال

١٩٨٥/١/٢٠

وزير دولة  
للشؤون البرلمانية  
د. سامي جوده

وزير دولة لشؤون  
الحكومة  
د. حازم نسييه

نائب رئيس الوزراء  
ووزير التربية والتعليم  
عبد الوهاب المجالي

رئيس الوزراء  
ووزير الدفاع  
زيد الرفاعي

وزير الشؤون البلدية  
والقروية والبيئة  
مروان الحود

وزير  
الخارجة  
ظاهر المصري

وزير  
المواصلات  
محي الدين الحسيني

وزير العمل  
والنقابة  
عبد الوهاب المجالي

وزير  
الداخلية  
حسن الكايد

وزير  
المقبة  
د. حنا عوده

وزير الموين  
والصناعة والتجارة  
د. رجائي المشي

وزير  
الاشغال العامة  
المهندس محمود الحوايده

وزير الاوتكاف والشؤون  
والمقنسات الاسلامية  
د. الشيخ عبدالعزيز الخياط

وزير  
الزراعة  
المهندس أحمد حنقان

وزير التعليم العالي  
د. ناصر الدين الأسد

وزير  
التخطيط  
د. عبدالله الترسور

وزير الطاقة  
والثروة المعدنية  
د. هشام الخطيب

وزير  
الشباب  
هشام الشراي

وزير شؤون  
الارض المحتلة  
ظاهر حنقان

وزير الصحة  
د. زيد حنزه

وزير العدل  
رياض الشكعة

وزير الاعلام والثقافة  
والسياحة والاثار  
محمد الخطيب

هكذا من الأصول

## اعلان

صادر بمقتضى المادة ( ٩٤ ) من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور اعلنت القوانين المؤقتة المبينة في القائمة المرفقة الى مجلس الامة فثالث منه قبول وابت كل منها بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المدين اراءه قانونا دائما .

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

١. قانون مؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٨٢ . قانون تصديق اتفاقية مشروع محله نهرياء العقبة الحارثية ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢١٦٨ تاريخ ١٩٨٢/٨/١ .
٢. قانون اتفاقية مشروع المشروع الثالث لياه ومجاري مدينة عمان بين مؤسسة التنمية الدولية ، وسلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٨٠٠ تاريخ ١٩٧٨/٨/١ .
٣. قانون تصديق اتفاقية معلة لاتفاقية مشروع مياه مجاري عمان بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣٠٥٧ تاريخ ١٩٨٢/٢/١ .
٤. قانون معمل لقانون البنترول رقم ٢١ لسنة ١٩٨٢ ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣٠٥٩ تاريخ ١٩٨٢/٢/١٦ .
٥. قانون مؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ ، قانون معمل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٥٥٢ تاريخ ١٩٧٥/٥/١ .
٦. قانون مؤقت رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ ، قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية لمدينة عمان ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣٦٨٧ تاريخ ١٩٧٧/٢/١ .
٧. قانون مؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٧ ، قانون معمل لقانون مؤسسة رعاية الشباب ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٧٤٨ تاريخ ١٩٧٧/١٢/١٦ .
٨. قانون مؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ ، قانون معمل لقانون مؤسسة رعاية الشباب ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٨٦٠ تاريخ ١٩٧٩/٥/١٦ .
٩. قانون مؤقت رقم ١ لسنة ١٩٨٢ ، قانون معمل لقانون مؤسسة رعاية الشباب ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣٠٤٣ تاريخ ١٩٨٢/١/٢ .
١٠. قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ ، قانون سلطة الطيران المدني ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣٠٧٠ تاريخ ١٩٨٢/٥/٢ .
١١. قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ ، قانون الخدمات البريدية والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٥٦٥ تاريخ ١٩٧٥/٦/١ .
١٢. قانون مؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ معمل لقانون الخدمات البريدية والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٨٤٤ تاريخ ١٩٧٩/٢/١ .
١٣. قانون مؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ قانون تصديق الاتفاقية الموقعة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية من اجل استثمار مياه نهر اليرموك ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٧٠٣ تاريخ ١٩٧٧/٦/١ .

صدرت الإرادة الملته " ا . عليه بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٥ تاريخ ١٩٨٥/٤/٧ المنصين الموافقة على الاتفاقية الملاحية التي تم التوقيع عليها بين كل من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية بنسختها التالي :

## اتفاقية ملاحية بين كل من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية

تحقيقا لتلبية العلاقات الثنائية بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ورغبة في تنمية وتوثيق رابط التعاون بين الدولتين في مجال الملاحة والنقل البحري .. فقد اتفق على ما يلي :

مادة ١ :

في هذه الاتفاقية :

- ١ - تعني عبار : سفينة تابعة لشارف بمعائد اكل سفينة تحمل علم هذا الطرف المتعاقد طبقا لقوانينه . وهذا التعريف لا يشمل السفن الحربية .
- ٢ - تعني عبار : سفينة في ماسم السفينة ، كل شخص يعمل على سطح السفينة خلال الرحلة مؤديا واجبات متعلقة باستغلال السفينة وسماستها وسجلها في قائمة طاقم السفينة .

مادة ٢ :

يطبق هذا الاتفاق وفقا لحدود المادة الاردنية الهاشمية من ناحية وحدود جمهورية مصر العربية من ناحية اخرى .

لا تسري هذه الاتفاقية على الملاحة في قناة السويس حيث تطبق القوانين والنظم والمعاملات السارية في هذا الشأن .

مادة ٣ :

١. يوافق كل من الماردتين على انشاء خط ملاحى مشترك لنقل التجارة المتبادلة بينهما على ان تقتسم سائر كل منهما هذه المجره بناسفة بالادان الارادي اوعلى ان تقوم كل من الشركة الملاحية الاردنية التي تعينها الحكومة الاردنية والشركة المصرية للملاحة البحرية بتوقيع اتفاق ثنائي بينهما لتنفيذ ذلك .

ب. في حالة عدم تمكن الخط المشترك من نقل التجارة تولى الاولوية للسفن الوطنية في كلتا الدولتين لنقل هذه التجارة قبل سفن العلم الثالث .

مادة ٤ :

سيقدم كل من الطرفين للطرف الاخر المساعدات والدمم لبناء وتنمية الاساطيل التجارية الوطنية ولزيادة كفاءة الموانئ البحرية وكذا ابداده بجميع التسهيلات والتجهيزات اللازمة لامتدادة شحن البضائع بالفرانسيست وخصة السفن على ان توقع اتفاقيات تنفيذية بين الجهات المعنية في الدولتين .

مادة ٥ :

١. يتفق كل من الطرفين للطرف الاخر الحق في الاستفادة من معاهد التدريب وكذا كل الامكانيات التدريبية الاخرى في المؤسسات والهيئات المختصة بالنقل البحري وادارة الموانئ .
٢. ويتدخل في هذا المجال ايضا تدريب البحريين والضباط الفنيين للاسطول التجاري الى جانب الفنيين في كافة مروع النقل البحري وادارة الموانئ ، بما في ذلك تدريب البحريين والضباط الفنيين الفنيين لاهد الطرفين المتعاقدين على السفن التجارية التابعة للطرف الاخر .

هكذا من الاسطول

## مادة ٦ :

يوافق كل من الطرفين على تشجيع عقد الاتفاقيات المناسبة بين اصحاب السفن في كلا البلدين بهدف تنمية نقل التجارة الخارجية المتبادلة بين البلدين مما يسمح بسهولة نقل التجارة المتبادلة بينهما .

## مادة ٧ :

اتفق الطرفان على انه لا يجوز لأي من الطرفين القيام بخدمات الموانئ التي تشمل خدمات الارشاد والقطر في الموانئ الداخلية والأقليمية للطرف الآخر واية عمليات خاصة بالنقل السلطسي والتعويم والانتاذ والمساعدة والتي يختص بها العلم الوطني ولا يعتبر نقلا ساحليا قيام سفينة تابعة لأحد الطرفين بالانحراف من ميناء الى آخر تابع للطرف الآخر بفرض تبريق بضائع واردة من الخارج أو لشحن بضائع متجهة الى دولة أخرى .

## مادة ٨ :

يؤكد كل من الطرفين منح نفس المعاملة التي تنتهجها سفنه الى سفن الطرف الآخر من حيث حق الدخول في موانئها واستخدامها وكذلك كافة التسهيلات التي تمنح للملاحة وعمليات السفن التجارية .

## مادة ٩ :

يتخذ الطرفان الخطوات اللازمة لتيسير الإجراءات الإدارية والجبركة وتلك الخاصة بالحجر الصحي وذلك في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها في موانئ كل منهما .

## مادة ١٠ :

يعترف كل من الطرفين بجنسية السفينة للطرف الآخر طبقا للمستندات الموجودة على ظهر هذه السفينة والصادرة من السلطات المختصة طبقا للقوانين المعمول بها في بلد الطرف الآخر الذي ترفع السفينة عليه

## مادة ١١ :

يعترف كل من الطرفين بكافة المستندات القانونية الدولية الموجودة على ظهر السفينة وخاصة ببناء السفينة وتجهيزاتها وطاقاتها وشهادة الحمولات وشهادات ومستندات أخرى صادرة من السلطات المختصة طبقا للقوانين المعمول بها في بلد الطرف الآخر الذي ترفع السفينة عليه . يتم حساب تيسر الصولة لسفن الطرفين طبقا للقوانين والقواعد والنظم المطبقة في موانئ الوصول لكل من الطرفين .

## مادة ١٢ :

يعترف كل من الطرفين بجواز السفر البحري الصادر من السلطات الحكومية المختصة ببلد الطرف الآخر الذي ترفع السفينة عليه .

## مادة ١٣ :

يسمح للبحارة الذين في حوزتهم جواز السفر البحري الواردة بالمادة ١٢ من هذا الاتفاق والمسجلين بكتابة طاقم السفينة والقائمة المسجلة لسلطات الميناء المختصة بالنزول بدون تأشيرة دخول الى البلد للبقاء المؤقت في حدود المخيمات التابع لها الميناء خلال فترة بقاء السفينة في هذا الميناء . يجب على البحارة اطاعة التعليمات خلال فترة اقامتهم بالميناء وحتى عودتهم .

## مادة ١٤ :

اعطاء الحق للبحار الذي في حوزته جواز السفر البحري الواردة بالمادة ١٢ بالنزول في حدود بلد الطرف الآخر وذلك لاسباب صحية أو لاسباب أخرى معترف بها . كما تيسر السلطات المختصة بالبقاء في بلدنا لحالة صحية حتى يعود لبلده أو ينزل ببلد آخر . اراد ان السفينة التي تتواجد في ميناء دائر للطرف الآخر ولمدة من ايام الطاقم الذي يمينه الريان في زيارة الفصلية التابعة لبلدهم أو لوكيل الدبلوماسية المقيمة بالميناء وذلك لغراض ملاحية .

## مادة ١٥ :

يوافق الطرفان على الاحتفاظ بدخول أي شخص من حاملي الجوازات المشار اليها في المادة ١٢ اذا كان دخوله يتعارض مع القوانين التي تنص امن الدولة .

## مادة ١٦ :

اذا تعرضت أي من سفن كل من الطرفين للجنوح أو الغرق في نطاق المياه الإقليمية للطرف الآخر ، فإن هذه السفينة وكذا الانراد والبضائع التي توجد على سطحها تمنح المساعدات المطلوبة ونفوس الاتيازات والتسهيلات التي تمنح في الاحوال المماثلة للسفن والانراد والبضائع على ظهر السفينة تلك طبقا لقوانين هذا الطرف المعتمد .

تطبق كافة الضرائب والاعباب والرسوم .... الخ الخاصة بهذه العمليات طبقا للقوانين واللوائح والتعريفات السارية في بلد كل من الطرفين المتعاقدين كل فيما يخصه . والسفينة التي تحدث لها تلف في الآلات والأجهزة وكذا البضائع وقطع الغيار والتأمينات الموجودة بالسفينة لا تخضع للرسوم الجبركية أو أي ضرائب على الواردات الا اذا تم بيعها أو استهلك بالبحر .

## مادة ١٧ :

يشكل الطرفان لجنة مشعرة دائمة تجميعه كل ما يهنا على طلب أي من الطرفين في كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية للتبادل وذلك للتأكد من التنفيذ السليم لهذا الاتفاق والتشاور حول المسائل التي قد تنشأ بين الطرفين نتيجة لهذا الاتفاق .

## مادة ١٨ :

يظل القانون الوطني لكلا الطرفين المتعاقدين معولا به ما لم ينص في هذا الاتفاق على خلاف ذلك

## مادة ١٩ :

اية تعديلات أو اضافات الى هذا الاتفاق يجب ان تتم كتابة وان تكون بواقعة كلا من الطرفين المتعاقدين .

## مادة ٢٠ :

يسري هذا الاتفاق من تاريخ اخطار كل من الطرفين الطرف الآخر باستكمال الإجراءات القانونية الخاصة باتيمه .

ويسري هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات ويتجدد تلقائيا بعد هذه الفترة سنة بعد سنة أخرى وذلك ما لم ينه أحد الطرفين هذا الاتفاق بموجب اخطار قبل نهاية المدة بثلاثة شهور . حرر هذا الاتفاق من نسختين أصليتين باللغة العربية ووقع عليه ممثلا حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية  
مهندس سليمان متولي سليمان  
وزير النقل والمواصلات والنقل البحري

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
فرحي عبيد  
وزير النقل

المعتمدة في ١/٩/١٩٨٥

هكذا من المأهول